السيد الأمين العام للأمم المتحدة المحترم

السيد رئيس مجلس الأمن الدولي المحترم

السادة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة المحترمين

يهدي إليكم القانونيون السوريون الأحرار أطيب تحياتهم ويودون إعلامكم بما يلي:

الموضوع: <u>مذكرة قانونية لكشف تزوير نظام بشار للسجلات الرسمية الخاصة بالإحصاء السكاني والانتخابات بالأرقام والوقائع المثبتة قانوناً.</u>

الرقم: ٧٠ تاريخ: ١ / ٦ / ٢٠٢١

بداية: ليس صعباً على المهتم بمراقبة الانتخابات ورصدها معرفة حقيقتها من أنها مجرد لعبة رقمية تديرها أجهزة المخابرات السورية من خلال سيطرتها على كل مؤسسات الدولة التي تحولت إلى مجرد مزارع في إقطاعية آل الأسد.

وقيل "من فمك أُدينك" وهذا يعني أن الحجة تكون أبلغ عندما تقوم على تفنيد ما يدعيه الكاذبون.

-وعليه وبما أن قاعدة البيانات الأساسية في حساب عدد سكان أية دولة تقوم على ركيزتين أساسيتين هما " السجل المدني العام الذي يتضمن بيانات وأحوال المواطن المدنية من الولادة حتى الممات، وهذا السجل هو المرجع الرسمي في تحديد الجنسية والأساس في عمليات الإحصاء السكاني العام للبلاد وهذا ما نص عليه قانون الأحوال المدنية السوري رقم ١٣لعام ٢٠٢١في المادة ٦" للقيود المدنية المسجلة في السجل المدني قوة الاثبات القانونية وتعد مصدراً للإحصاءات السكانية بأشكالها المختلفة ."

- والمكتب المركزي للإحصاء هو الركيزة الثانية في بيان كل ما يتعلق بإحصائيات حول السكان والعمران والاقتصاد والصناعة والزراعة وكل الخدمات الإحصائية التي تعتبر ركيزة أساسية في صنع السياسات الداخلية، والخارجية ووضع خطط التنمية المستدامة.

-وبناء عليه فإن قانون الانتخابات رقم ٥ لعام ٢٠١٤ نص في الفصل الرابع منه على أحكام السجل الانتخابي العام الذي لا يمكن أن تجري أية انتخابات بدونه، وهذا السجل تقوم عليه لجنة ثلاثية مؤلفة من مندوبين عن " وزارة الداخلية ووزارة العدل والمكتب المركزي للإحصاء " ويتم تحديث بيانات هذا السجل كل عام إما بشطب أو إضافة أو تصحيح بيانات الناخبين على أن يقدم للجنة العليا للانتخابات قبل شهرين من موعد الاستحقاق الانتخابي، حتى يتثنى لها إعداد قوائم الناخبين وتوزيعها على مراكز الاقتراع في الداخل والخارج.

- وبالعودة الى قاعدة بيانات مكتب الإحصاء المركزي المنشورة على موقعه الرسمي، وعلى تصريحات وزير الداخلية، وعلى تصريحات اللجنة العليا للانتخابات نجد وبسهولة عملية التزوير المسبق لكل العملية الانتخابية من خلال التلاعب في الاحصائيات السكانية الذي يتضح من خلال اجراء عملية حسابية لعدد السكان ما بين أعوام ٢٠٠٤حتى عام ٢٠٢١ وفق التفصيل التالي:

أولا: التلاعب في عدد السكان:

١-أعلن المكتب المركزي للإحصاء على موقعه الرسمي أن عدد سكان سورية الإجمالي حتى تاريخ ١٨ / ٤ / ٢٠٢١ هو " ٢٦٧٧٦٦١٢ " نسمة.

٢- بينما الاحصائيات السنوية للمركز نفسه من عام ٢٠٠٤حتى العام ٢٠٢٠لو أجرينا عليها عملية حسابية بسيطة من خلال جمع عدد الولادات في كل عام وطرح عدد الوفيات من كل عام لوجدنا أن عدد السكان الإجمالي على فرض صحة ما ورد فيها هو " ٢٤٣٣٤٨٨٧" نسمة.

٣- كما نجد من خلال مراجعة تلك البيانات أنه لم تجر أية إحصائيات لمحافظات " إدلب – حلب – الرقة – دير الزور " من عام ٢٠١٣حتى العام ، ٢٠٢٠ وعدم إجراء إحصاء لمحافظة حمص عن أعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و٢٠١٣ " وعدم إجراء إحصاء لمحافظة الحسكة لعام ٢٠١٧ وهذا يؤكد عملية التزوير في سجلات الأحوال المدنية التي تديرها وزارة الداخلية.

ثانياً: التركيبة السكانية حسب العمر:

-لقد ورد في تقرير المكتب المركزي للإحصاء حول المسح السكاني لعام ٢٠١٨ وهو آخر تقرير متوفر أن نسبة عدد السكان من الفئة العمرية ما دون ١٩سنة هي " ٣٣.٢%من عدد السكان الإجمالي.

ثالثاً: احصائيات اللاجئين و المهجرين و المشردين و الشهداء و القتلى وممن هم خارج سيطرة النظام داخل الأراضي السورية: بلغ عدد السوريين الذين هم خارج سيطرة الأسد " " ١٩٠٠٠٠٠٠موزعين على الشكل التالي:

- " ١٨٠٠٠٠عدد المهجرين والمشردين داخلياً في المناطق في المخيمات.
- " ٣٠٠٠٠٠٠عدد المهجرين والمشردين داخلياً في إدلب خارج المخيمات.
-"٢٠٠٠٠٠٠عدد سكان منطقة درع الفرات من سكان أصليين ومهجرين حتى عام ٢٠٢٠ .
- " ٦٧٠٠٠٠٠عدد اللاجئين المسجلين في دول العالم حسب آخر إحصائية أممية بتاريخ "١٥ / ٣ / ٢٠٢١
- " ٢٥٠٠٠٠٠عدد سكان مناطق شرق الفرات حتى عام ٢٠١٨حسب دراسة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
- عدد الشهداء والمعتقلين والمفقودين من الشعب السوري "١٥٠٠٠٠٠"
- عدد قتلى النظام والمفقودين حوالي "٥٠٠٠٠٠"

رابعاً: تفنيد الإعلانات الحكومية الرسمية حول الانتخابات:

اعتمدنا المعايير التالية في عملية تفنيد الأرقام والنتائج:

١-اعتماد عدد السكان الذي اعتمده النظام رغم عدم مصداقيته كمستند رسمي في كل ما يتعلق بالانتخابات، وهو " ٢٦٧٧٦٦١٢" نسمة.

٢-اعتمدنا نسبة عدد السكان من الفئة العمرية ما دون سن ١٨أي دون السن القانوني للاقتراع وهي " ٣٣.٢%من عدد السكان الإجمالي.

٣-اعتمدنا عدد السكان المتواجدين في سورية حسب وثائق المكتب المركزي للإحصاء رغم عدم مصداقيتها " ٢٦٢٩٢٠٠٠" نسمة.

٤- اعتمدنا العدد الرسمي الذي أعلنه لعدد الناخبين السوريين في الداخل والخارج "١٨١٠٦١٠٩"

٥-اعتمدنا الاحصائيات الأممية والإقليمية والداخلية لعدد اللاجئين والمهجرين ولمن هم خارج السلطة الفعلية للنظام التي تصل الى ١٩مليون سوري وضعنا نسبة افتراضية قدرها ٥٠% من الشعب السوري رغم انها تصل إلى ٦٥%منه.

فخرجنا بالنتائج التالية:

١-عدد الناخبين من أصل عدد السكان الإجمالي " ١٨١٠٦١٠٩"

- بينما العدد الحقيقي يجب أن يكون "١٧٨٨٦٧٧٧ " إذا سلّمنا بصحة الإحصاء الظاهري

- ويكون العدد الحقيقي وفق البيانات السنوية لمكتب الإحصاء " ١٦٢٥٥٦٠٥"

- بعد خصم ما نسبته ٣٣.٢ % ممن هم دون السن القانوني للاقتراع.

٢- عدد المقترعين داخل سوريا وخارجها ١٤٢٣٩١٤٠أي بنسبة ٦٤،٧٨ %

- بينما من المفترض وبعد استبعاد اللاجئين والمهجرين وممن هم خارج سيطرته ممن لم يشاركوا في الانتخابات

والبالغ عددهم على الأقل " ٨٩٤٣٣٩ "أي ٥٠ % من عدد الناخبين وهي نسبة تقريبية أبعد للواقع لأن عدد غير المشاركين يصل الى ٦٥ %

- فتكون نسبة المشاركين في الاقتراع وفق النسبة الرسمية ٧٨.٦٤ % هو "٧٠٣٣٠٨١٢ " مقترع.

٣- حصل بشار الأسد على ١٣٥٤٠٨٦٠صوت أي ٩٥.١ %

- وبناء على ما ذكرنا سابقاً من أنه يجب أن يكون العدد الحقيقي للمقترعين الذي شاركوا فعلاً حسب روايات النظام

فيكون نصيب بشار أسد "٦٦٨٨٤٦٠ " من أصل "٧٠٣٣٨١٢ " ناخب.

خامساً - الخلاصة:

مع افتراض وجود هامش في الأرقام ١٥ % زيادة أو نقصاناً، نخلص إلى أن نسبة التزوير في كل ما يتعلق بالانتخابات هي كالتالي:

- ٤٠ % في عدد السكان

- ٥٧ % في عدد المتواجدين داخل مناطق سيطرته.

- ١٠ % في عدد الناخبين.

- ٥٠% في عدد المقترعين

- ٥٢% في النتائج

بما أن الأرقام هي الفيصل عند الحكم صحة العمليات الحسابية، وحيث أن العمليات الانتخابية في العالم تقوم على الأرقام فيكون للأرقام أيضاً القول الفصل في صحة أو عدم صحة الانتخابات وهي الكاشفة لعمليات التزوير في أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية.

SYRIAN LEGALISTS COMMITTEE
هيئة القانونيين السوريين

وعليه فإن ما تسمى مهزلة الانتخابات في سورية هي وبالأرقام عملية تزوير مركبة تبدأ في التزوير والتلاعب في سجلات الأحوال المدنية ثم التزوير والتلاعب في بيانات وتقارير المكتب المركزي للانتخابات، وتزوير وتلاعب في السجل الانتخابي العام وتنتهي في تزوير عمليات الاقتراع والفرز وتنتهي بتزوير النتائج.

وحيث أن الانتخابات هي عملية تشاركية بين " المرشحين والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية،

واللجنة القضائية العليا، والمحكمة الدستورية العليا، والمكتب المركزي للإحصاء، فيكون كل من شارك في هذه العملية

فعلاً وقولاً وترشيحاً واقتراعاً ورقابةً فاعلاً أصلياً في جريمة التزوير في السجلات الرسمية، والتزوير في التركيبة السكانية للبلاد، والتزوير في الانتخابات في مراحلها الثلاث " ما قبل الانتخابات و أثنائها و نتائجها "

ينتهز القانونيون السوريون الأحرار هذه المناسبة ويعربون عن فائق احترامهم وتقديرهم

هيئة القانونيين السوريين